http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1785) السنة السابعة - الاثنين (3) أيار 2010

نقطة ضوء

اليهود العراقيون وحقوقهم الوطنية

حازم مبيضين

على مدى ألفين وخمسمائة عام ظل اليهود في العراق مكوناً أساسياً في المجتمع، يمارسون حياتهم بشكل طبيعي، غير أن قيام دولة اسرائيل كان الاعصار الذي عصف بهم، وهجرهم من وطن الآباء والاجداد، وتعرض من بقي منهم رغم كل الظروف، إلى قمع بلغ أوجه في ظل حكم البعث، وإذا حاولنا العودة إلى التاريخ سنكتشف أن بابل كانت مولد الشعب العبراني، وقد تعرضوا للسبي أكثر من مرة على يد الاشوريين ونبوخذ نصر، وبعد سيطرة الفرس الساسانيين على العراق، ساءت أوضاعهم نتيجة مطالبتهم باعتناق الزردشتية، لكنهم وبعد دخول الاسلام شعروا ببعض الطمأنينة رغم أنهم كانوا يدفعون الجزية وكانت لهم مدرستان كبيرتان في محافظة النجف والفلوجة لكنهما انتقلتا الى بغداد مع بدء الخلافة العباسية التي منحتهم أماناً كاملاً، واعتبروا تلك الايام عصرهم الذهبي، وأصبحت بغداد المركز الديني لليهود حول العالم، واستمر هذا حتى الغزو المغولي الذي دمر معابدهم، واستمر اضطهادهم أيام الصفويين، وإلى أن حكم العثمانيون، فعادت بغداد لتكون مركزاً للثقل اليهودي الديني والثقافي والاقتصادي على مستوى العراق والهند وبلاد فارس وعدن.

ساهم يهود العراق في بناء الدولة الحديثة وكان منهم حسقيل ساسون أول وزير مالية في الحكومة العراقية عام ١٩٢١، وبرز منهم في حقل الفنون المطربة سليمه مراد، وقارئ المقام فلفل كرجي والموسيقار صالح يعقوب عزرا وقد أسسوا أستوديو بغداد السينمائي عام ١٩٤٨ وأنتج أفلاما ناجحة منها عاليا وعصام وليلى في العراق وذلك قبل أن يتعرضوا إلى عملية قتل ونهب للممتلكات في الفرهود بداية الأربعينيات. وبعد قيام الدولة العبرية ازدادت الضغوط الحكومية عليهم، برغم أن غالبيتهم كانت ضد الصهيونية، وصدرت تعليمات تسمح لهم بالسفر الذي كان ممنوعاً عليهم بشرط إسقاط الجنسية العراقية عنهم. فهاجر معظمهم وبقي منهم حوالي ١٥ الفا تمتعوا بالكثير من حقوقهم إبان العهد القاسمي، لكنهم تعرضوا لمزيد من الاظطهاد بعد انقلاب البعث الذي أعدم عددا من تجارهم بتهمة العمالة لاسرائيل، وفي العام ٢٠٠٣ لم يكن قد بقي منهم إلا أقل من ١٠٠ شخص معظمهم من كبار السن والعجزة.

تولى العديد من يهود العراق رئاسة المصالح الاقتصادية والمكاتب الحكومية، وكان لهم بنوك عديدة وعملوا في معظم المهن الحرة، وبلغت مساهمتهم في الحركة الاقتصادية أوجها قبيل الحرب العالمية الثانية، إذ كان أكثر من نصف الأعضاء بغرفة تجارة بغداد من اليهود. وكان لهم ممثلون في مجلسي النواب والأعيان. وأسسوا أول مطبعة عبرية عام ١٨٦٣ وقامت بطباعة أول جريدة عبرية، ونشرت بعض الكتب. وكانت أشهر دور النشر اليهودية دار "رحمايم" في بغداد، وكانوا على معرفة باللغة العربية قبل الفتح العربي، وكانت لهم لهجة عربية خاصة بهم، وكتبوا كذلك بعض مؤلفاتهم بلغة عربية بحروف عبرية كما برز منهم أدباء وشعراء كتبوا بالعربية الفصحى.

يهود العراق الذين يعيش معظمهم في حالة حنين جارف إلى وطن الآباء والاجداد، ولا يجدون من يعينهم على استعادة حقوقهم الوطنية التي انتزعت منهم قسراً، وظلوا على ولائهم للعراق رغم محاولات تحويلهم إلى أعداء له، يستحقون تشريعاً يعيد لهم حقوقهم الوطنية وينتزعهم من ظلال الصهيونية التي يرفضونها، ويعيدهم مكوناً أساسياً في النسيج الوطني العراقي يغنيه ويضيف له الكثير.

مؤتمر أذناب الدكتاتور محاولة فاشلة لاعادة عقارب الساعة إلى الوراء

بغداد/وائل نعمة

أدانت قوى سياسية مشاركة في العملية السياسية محاولات فرض حزب البعث على الواقع السياسي العراقي وذلك من خلال السماح لهم بعقد مؤتمر في دمشق باسم الجبهة الوطنية القومية حيث شارك فيها جناحا الحزب بزعامة محمد يونس الأحمد وعزت الدوري.و نظمت مايسمى بـ(جبهة المقاومة العراقية) التي تضم حزب البعث المحظور في بغداد، منذ ٢٠٠٣، أول اجتماع علني في دمشق، وأكد المجتمعون رفضهم الانخراط في العملية السياسية.

والجدير بالذكر أن في العام الماضي كانت قد اندلعت ازمة ديبلوماسية بين بغداد ودمشق واستدعي السفيران بعدما طالب العراق بتسليمه اشخاصاً يشتبه في ضلوعهم في اعتداءات دامية، بينهم يونس الاحمد.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الأسدي في تصريحات صحفية "ان احتضان هذا الاجتماع يبعث برسالة مفادها ان هناك من يدعم حزب البعث ويساعده لتنفيذ مخططاته للدخول في العملية السياسية العراقية".

واوضح الأسدي "ان تزامن عقد المؤتمر مع الجهود المبذولة لتشكيل الحكومة الجديدة يمثل أحد العوامل الإقليمية لإفشال هذه الجهود، مشيرا الى ان الطروحات التي يعلنها البعض عن امكان عودة البعث الى العمل خاطئة فالدستور يحظر هذا الحزب، وهناك رفض شعبي يحول دون تسلله الى العمل السياسي بأي شكل.

وفي بيان حول اجتماع فلول البعث الصدامي الذي صدر عن المؤتمر الوطني كانت المدى قد استلمت نسخة منه، اوضح بأن إن هذا الاجتماع الذي عقد في يوم مولد الطاغية المقبور جاء لينكأ جراحات الشعب العراقي الذي عانى الويلات تحت حكم حزب البعث الذي تسبب بكوارث حقيقية للعراق وحطم بناه الاقتصادية ومزق نسيجه الاجتماعي وبدد ثرواته وحط من سمعته الدولية وقيد مستقبل أجياله بحزمة من القرارات الدولية وشن حروبه العبثية ضد دول الجوار وحفر المقابر الجماعية للشعب واستخدم الأسلحة المحرمة دوليا ضد المواطنين العراقيين العزل وخرب الحرث والنسل واهلك العباد وخرب البلاد، أن محاولات إعادة هذا الحزب الشوفيني الإرهابي لن يكتب لها النجاح إن هذا الحزب لم يكتف بكل الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب العراقي حينما كان في الحكم فاستمر يقتل الشعب بعد سقوطه المدوي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ من خلال مسلسل التفجيرات الإجرامية التي يشنها يوميا.

حاجم الحسني المتحدث الرسمي بأسم ائتلاف دولة القانون من جانبه قال في حديثه مع (المدى) بأن المجتمعين في هذا المؤتمر هم من يريدون ان يقوضوا العملية السياسية ويريدون ان يجروا العراق الى ساحة الارهاب والانفجارات والقتل من جديد وان يدمروا العملية السياسية.

ويضيف قائلا :"دولة القانو ن ومعظم القوى السياسية هي ضد هذا المؤتمر".

ويجد الحسني بأن على كل القوى السياسية ان تقف بالضد من عودة هؤلاء الاشخاص وعدم السماح بمحاولة اعادة العراق الى فترة الحكم الدكتاتوري وعلى الحكومة السورية ان تتعامل مع العراق بصورة ايجابية ولاتسمح بهكذا نشاطات معادية للشعب وللحكومة.

ويضيف الحسني:"بأننا نريد علاقة جيدة ومتوازنة مع دول الجوار كافة ، ولكن عقد هكذا مؤتمر على ارض الجارة سورية كان من الواجب ان يقابل برفض من الاخوان في سوريا لاجتماع شخصيات تريد ان تطيح بالعملية السياسية ، والمسؤولية لاتقع فقط على الحكومة. بالرغم من اعتراف الحسني بأن على وزارة الخارجية ان تطلب توضيحا من الخارجية او الحكومة السورية حول هذا المؤتمر . ولكن من جانب اخر يؤكد الحسني بأن كل الكتل السياسية لها علاقات مع اطراف عربية ودولية وعليها ان ترفض هكذا مؤتمرات وتجمعات وان يكون لها دور جماعي في التنديد بهذا الاجتماع .

فيما علقت بلقيس كولي من التيار الصدري في اتصال مع (المدى) على موضوع اجتماع حزب البعث المنحل في سوريا بالقول" مع الاسف ان يجتمع اذناب صدام وبقايا الصداميين وبرعاية حارث الضاري كما وصل الينا من معلومات في هذا التوقيت بالذات، لان الامر يهم العراقيين ككل وليس فقط التيار الصدري فهذا تحد لارادة الشعب العراقي لانهم يطمحون لتدمير العملية السياسية وتخريب الانجازات الامنية" .

وتمنت "كولي"بأن تسرع القوائم الفائزة في تشكيل الحكومة حتى تقطع السنة البعثيين وتفوت الفرصة عليهم في اجهاض العملية الديمقراطية وقطع الطريق امام المجرمين في استهداف العراقيين الامنين.

وتوضح "كولي" بأن التيار الصدري يرفض اي تدخل من اي جهة خارجية في الشأن العراقي وان العملية السياسية هي شأن داخلي يدار من داخل البلد وليس من الدول المجاورة.

فيما قال جمال البطيخ من القائمة العراقية : بأن حزب البعث ولد على يد ميشيل عفلق ووفاته كانت على يد صدام، واعيد احياؤه على يد قانون المساءلة والعدالة ، فتجارب الاتحاد السوفييتي بعد انهياره لم تعمد روسيا الى وضع قانون لاجتثاث الحزب الشيوعي بل تركت صناديق الاقتراع هي من تتحكم بالمشهد السياسي القادم، وبالفعل لم يحصل الحزب الا على نسب قليلة في الانتخابات وكذلك الحال ينطبق على تجربة جنوب افريقيا وغيرها من الدول.

ويجد البطيخ الدلائل كثيرة منها بعد سقوط النظام السابق حيث كان من الواضح بأن الشعب العراقي رفضهم ورفض وجودهم في الشارع او في العملية السياسية ولكن الاجراءات القسرية قد جعلتهم يصطفون من جديد.

في حين قال فؤاد معصوم (التحالف الكردستاني) في حديثه مع (المدى) بأن هذا الاجتماع هو مرفوض من قبل التحالف ومن قبل كل الشعب العراقي لانهم يريدون هدم العملية السياسية ويريدون اعادة التفجيرات.

ويرى معصوم بأن الخلافات الداخلية ربما هيأت لهم بعض الاجواء لاعادة ترتيب اوضاعهم او اوحت لهم بذلك.

وفي هذا الشأن اوضح رشيد العزاوي من (جبهة التوافق) بأن حزب البعث لو اراد ان يمارس السياسة في العراق فعليه ان يلتزم بالدستور العراقي الذي ضمن التعددية والديمقراطية ، وبغض النظر اذا كان الدستور ظلمهم او انصفهم فهو دستور العراق الذي يمتلك الشرعية لانه جاء من رغبة الشعب العراقي وهو الدستور الحقيقي والموجود حاليا..

و يقلل العزاوي من اهمية هذا الاجتماع ويجده مجرد اجتماع لايجد ثماره لان في العراق الامورقد اصبحت واضحة فحزب البعث محظور سياسيا ولا يمكن ان يشارك في السلطة بشكله الحالي.

وفيما يخص الاجراءات التي يجب ان تتخذ من قبل الحكومة، اشار العزاوي في كلامه الى انه يجب ان يكون التعبير عن الرفض عبر القنوات الدبلوماسية وعن طريق وزارة الخارجية التي يجب ان تستوضح من الجانب السوري عن علمها او عدمه بشأن اقامة هذا المؤتمر وعلى اساسها تحدد علاقتها وتعاملها مع سوريا ومع بقية الدول الاخرى من العملية السياسية الجارية في العراق.

فيما قللت شذى العبوسي من الجبهة نفسها في اتصال مع (المدى) من اهمية هذا الاجتماع وقالت بكلمة مختصرة بأن القضايا في داخل العراق هي اكثر اهمية ويجب ان تعطى الاولوية افضل من الاهتمام بقضايا خارجية غير مهمة!

وقال المحلل السياسي ابراهيم الصميدعي بأن هذا الاجتماع هو ايحاء واشارة من حزب البعث المنحل على وجودهم في هذا الوقت المحرج من تاريخ العراق السياسي.

ويضيف الصميدعي:"بعد زيارة المالكي في العام الماضي الى سوريا كان هناك طلب من الجانب السوري بضرورة دخول حزب البعث الى العملية السياسية وربما كان رفض المالكي هذا الطلب كان قد اجابه البعثيون بالانفجارات التي حدثت قرب وزارة الخارجية فور عودته".

هناك من يقلل من فعالية وخطورة هذا الاجتماع باعتباره مجرد اجتماع وبعيدا عن ارض العراق ، فيما يرى الصميدعي بأنه لو حدث في ٢٠٠٦ او ٢٠٠٧ سيكون دون تأثير ولكن بهذا التوقيت له اكثر من دلالة فأن توحيد جناحي البعث (عزت الدوري ويونس الاحمد) ربما يعيد هيكلة الحزب مرة اخرى بعد اعتقال او مقتل عزت الدوري على حد بعض الانباء التي اشارت إلى هذا الامر.

لن يعود الصنم ثانية

نساء السياسة يتهمن رجالها بـ«احتلال» العراق وهم يتهمونهن بالافتقار للمواصفات القيادية

السومرية نيوز/ بغداد

اعتبرت بعض السياسيات العراقيات أن دور المرأة أخذ بالتراجع منذ انتهاء دورة البرلمان المنصرف، الأمر الذي جعل العراق «محتلاً» من قبل الرجال، وهو ما عارضته سياسية أخرى ترى أن الانتخابات الأخيرة أظهرت تقدماً لدور المرأة، وفي حين اعتبر سياسي أن مواصفات المرأة القيادية «غير متوفرة» عند السياسيات العراقيات، انتقد آخر نظام الكوتا لأنه «يظلم النساء أكثر مما ينصفهن».

وكفل الدستور العراقي بنسخته النهائية المسلمة إلى الأمم المتحدة ٢٠٠٥ مشاركة المرأة في السياسة، إذ تنص المادة ٢٠ على ان «للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح»، كما نصت إحدى مواده أيضا على تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب. ونص قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي في الفصل الأول/التعاريف والسريان والأهداف عبر المادة ٣ ثانيا: المساواة في المشاركة الانتخابية، فيما تنص المادة ١١: «يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين في القائمة كما يجب أن تكون ضمن أول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل حتى نهاية القائمة لتكون النسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مقاعد الدائرة الانتخابية للنساء. أما المادة ١٥ ثانياً فتنص: إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط إن تحل محلها امرأة أخرى إلا إذا كان ذلك مؤثرا على نسبة تمثيل النساء».

لكن المفوضية العليا للانتخابات قالت حينها إن القانون الذي حصلت عليه المفوضية عن طريق جريدة الوقائع العراقية لم ينص، بشكل واضح على تحديد الكوتا النسائية المحددة بـ٢٥٪ من مقاعد مجالس المحافظات، بل جعل كل امرأة في القوائم الانتخابية تأتي بعد ثلاثة رجال.

العراق«محتل» من قبل الرجال

وتقول عضو القائمة العراقية أزهار الشيخلي في حديثها لـ«السومرية نيوز»، إن «العملية السياسية الحالية والمفاوضات الجارية بين الكتل السياسية لم يلاحظ فيها حتى الآن أي دور مهم للمرأة»، عازية ذلك إلى أن «رؤساء الأحزاب السياسية والقادة السياسيين كلهم من الرجال».

وتشير الشيخلي إلى أن «الحكومة الانتقالية كان عدد الوزيرات فيها كبير، ليقل بعد ذلك في الحكومة التي أعقبتها، ما ولد تخوفاً من إمكانية تقليص عدد الوزيرات في الحكومة المقبلة».

وتوضح عضو القائمة العراقية أن «التحالف الكردستاني لديه وزيرتين من الحصص المخصصة، وهما وزارتا البيئة والإسكان، في حين أن بعض القوائم لا تعطي منصب الوزير للمرأة وإن كانت قيادية في التنظيم»، مؤكدة أن هناك «حقائق يجب أن يقر بها الجميع، منها أن أغلب رؤساء الكتل من الرجال، كما لا يوجد حزب أو قائمة انتخابية تترأسها امرأة، وهذا معناه أن العراق مازال في عمله السياسي ومناصبه الرئاسية يشهد احتلالاً واضحاً للرجال».

وسبق لمختصات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة أن أشرن إلى إن الأحزاب الدينية المهيمنة على الساحة توزع المقاعد المخصصة بموجب الحصة على نساء يتم اختيارهن بعناية، لضمان أن لا يجادلن من أجل حقوق المرأة، كما أن وضع المرأة في هذه الأحزاب ليس دعوة إلى النهوض والتقدم، بقدر ما هو دعوة إلى تقييد المرأة نفسها.

وقد عزز سقوط صدام آمال الناشطات النسويات في استعادة الحقوق المنصوص عليها في الدستور العراقي عام ١٩٥٩ عندما حصلت على حق التصويت في عهد الرئيس العراقي الراحل عبد الكريم قاسم الذي شهد عهده توزير أول امرأة عراقية هي نزيهة الدليمي، كما تضمن دستور عام ١٩٥٩ كذلك قانونا للأحوال الشخصية يمنع تعدد الزوجات ويضع حدا أدنى لسن الزواج هو ١٨ عاما ويمنع الطلاق التعسفي، وهي حقوق لا تتمتع بها المرأة في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط..

لكن المخاوف، بعد سقوط نظام صدام ما لبثت أن عاود حضورها جراء ظهور الحركات المتطرفة دينيا وتدهور الحالة الأمنية التي حدت من ظهور المرأة ونشاطها. اذ سقطت القياديات قتيلات على ايدي الجماعات المسلحة مثل عضو مجلس الحكم الدكتورة عقيلة الهاشمي ووكيلة وزارة الدكتورة آمال المعملجي في كانون الأول ٢٠٠٤. كما تعرضت وزيرات عراقيات لمحاولات اغتيال نجون منها مثل وزيرة البلديات والأشغال العامة نسرين بروواري، ٢٠٠٦، ووزيرة الهجرة والمهجرين السابقة بسكال وردة.

واشارت بعثة الامم المتحدة العاملة في العراق (يونامي) في تقريرها عن حالة حقوق الانسان في العراق العام الماضي الى ان المرأة العراقية تعيش في ظل أوضاع معقدة للغاية نتيجة لعوامل عديدة منها النظام المستبد الذي دام قرابة الثلاثين عاما، والحروب المستمرة التي خاضها العراق، والحصار الإقتصادي الدولي الذي دام زهاء ١٣ عاماً وتأثيره الخطير على النساء والأطفال باعتبارهم جماعات مهمشة، فضلا عن انعدام الاستتباب الأمني وانتشار الفوضى وتواجد القوات العسكرية داخل المدن خلال الفترة الماضية.

وتناول تقرير المنظمة الدولية جملة من المخاطر التي تواجهها النسوة العراقيات، تتلخص بزيادة العنف الموجه لهن، الأسري منه والسياسي، وزيادة انتشار ظاهرة ما يُسمّى بجرائم الشرف، وتعرضهن للاختطاف لدوافع إجرامية أو سياسية، وازدهار تجارة الجنس المرتبطة بالنساء والأطفال ، وزيادة نسبة الزواج المبكر، وانتشار البغاء، اضافة الى زيادة تنذر بالخطر في مستويات الفقر التي تؤثر سلباً على حياة النساء حسب ما ورد في التقرير.

الكوتا ظلمت بعض النساء

من جهته، يرى عضو الائتلاف الوطني انتفاض قمبر في حديث لـ«السومرية نيوز»، أن «قانون الانتخابات في العراق لم يكن قانونا بالمستوى الذي يعكس الواقع العراقي»، مضيفا أن «٥ ٪ من المرشحين عبروا العتبة الانتخابية وبخاصة من النساء وهناك مرشحون يملكون أصوات قليلة، مقارنة بنساء أخريات حصلن على أصوات كثيرة».

ويعتبر قنبر أن «نظام الكوتا يظلم النساء أكثر مما ينصف عنهن، لأن هناك من النساء من عبرت العتبة الانتخابية لوحدها، وفي النتيجة تساوت مع من ترشحت للبرلمان من خلال بعض الأصوات، لذلك فإن التفرقة ليست من قبل الرجال بل هي بين النساء أنفسهن».

وتنص المادة ٤٧ رابعاً من الدستور العراقي والخاصة بالانتخابات على الآتي «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب».

ويؤكد قمبر أن «صعود ٩٥٪ من المرشحين إلى البرلمان بمساعدة أرقام كبيرة أخرى أمر يؤدي إلى وجود تبعية للأشخاص الذين حازوا على الأصوات الكبرى»، عازيا تغييب بعض الشخصيات السياسية أكانت من النساء أو الرجال الى «تسيد الزعماء الشائع في القوائم».

ويرى مراقبون أنه على الرغم من التغيير الكبير الذي حدث في العراق والتحول الإيجابي في مسار العملية السياسية، إلا أن المرأة العراقية لا تزال تلعب دورا محدودا جدا على الصعيد السياسي، مقارنة مع دور الرجل.

وبحسب إحصائيات غير رسمية تشكل الإناث نسبة تزيد على ٥٠٪ من مجموع سكان العراق، وشاركت ١٧٩٨ امرأة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من آذار الحالي تنافسن على ٨١ مقعدا هي عدد مقاعد الكوتا النسائية من مجموع عدد المقاعد البرلمانية البالغة ٣٢٥ مقعداً.

سياسيات بلا دور

إلى من يهمه العراق الديمقراطي من المسؤولين

هذا تقرير موجه بشكل خاص الى اعضاء مجالس المحافظات في العراق التي تتفنن في اصدار القرارات المناهضة لحقوق الانسان، بل وللحياة نفسها، والتي تعبر عن ضيق افق ثقافي وحضاري وانساني، فهي تارة تمنع بيع المشروبات الروحية وتغلق النوادي التي هي جزء من ثقافة الشعب العراقي وتقاليده منذ آلاف السنين ، وتارة اخرى تمنع فرقة فنية عراقية من اداء وصلاتها الفنية لوجود عناصر نسائية فيها ،كما حدث في مهرجان المربد العام الماضي ، وتارة ثالثة تمنع احياء تراث غنائي عراقي أصيل، كما حدث في مهرجان الاغنية التراثية الجنوبية عندما منعت فعالية احياء اغاني داخل حسن وحضيري ابو عزيز، وتبحث في مرّة اخرى عن محارم لعضوات مجالس المحافظات. ولاأحد يدري حقيقة الى اين ستصل قائمة الممنوعات لدى تلك العقول التي «تريد» ان تبني عراقا ديمقراطيا غير صدامي، وعراقا متحضرا يلاحق امم العالم المتطورة على كافة الصعد، وهو تقرير موجه ايضا للصامتين على هذه الممنوعات من المسؤولين في السلطة العراقية، بما في ذلك البرلمان ورئاسة الوزراء التي تتفرج على انتهاكات حقوق الانسان وكأنها تجري في بلاد الواق واق.

مديرة فرقة مسرحية

دول جنوب أفريقيا: تريدطعاما واشجارا؟ شاهد مسرحية نسائية

جوهانسبرج، (آي بي إس)

"سأل البعض: كيف يمكن للممثلات أن تخبرننا عن التغيير المناخي؟ وسأل البعض الآخر: هل تستطعن مساعدتنا على استعادة الأشجار؟ وسأل آخرون: كيف يمكن للراقصات معاونتنا في ترميم مدرسة؟ فجاءت الحكومة لتقول أن طبلة استطاعت أن تملأ مخازن الغلال، وأن رقصة نجحت في بناء مدرسة.

بهذه الكلمات شرحت مديرة مجموعة «كاموتو» الفنية ماري مانزولي كيف استخدم فريق رقص نسائي من زامبيا خشبة المسرح في خدمة التنمية، وتشجيع القرويين علي زرع أكثر من ٥، ٠٠٠ شجرة، وتشييد ثلاثة مباني للفصول المدرسية في محافظة جنوبي بلادهن في مجرد ثلاث سنوات.

تحدثت مانزولي عن فوائد الفنون على الأهالي، أثناء مهرجان المرأة والمسرح والرقص الذي إحتفلت به مجموعة تنمية دول جنوب أفريقيا للتنمية مؤخرا في مدينة جوهانسبرج، ونظمته «مبادرات المسرح في دول جنوب أفريقيا»، بغية تسليط الأضواء على دور المرأة الفنانة في النهوض بالمنطقة. .

وجاء هذا المهرجان نتيجة دراسات وبحوث أجريت في ١١ دولة أفريقية جنوبية. وقالت مانزولي أن مجموعة «كاموتو» الفنية التي تديرها تقضي فترات من الوقت بين أهالي تلك الدول لدراسة الواقع ميدانيا والتعرف على القضايا التي تهمهم، وبعد ذلك تعود وتتولى تمثيل مسرحيات تساعد على التوعية بهذه القضايا.

فعلى سبيل المثال، خلصت المجموعة في عام ٢٠٠٢ إلى أن زوال الغابات والأشجار كان يمثل مشكلة جادة في جنوب زامبيا، وكذلك إلى أن تداعي فصول الدراسة كان يؤثر بقوة على تلاميذ مدرسة تيشيومو الإبتدائية.

فشرحت مانزولي أن «الغابات تزول مع التغيير المناخي، فقررنا الإستعانة بالمسرحيات لتشجيع الأهالي على زرع الأشجار. وبعد مشاهدة عروضنا بدأ الناس في زرع الأشجار، وهو ما ساعد على تغيير نمط الامطار في مختلف أنحاء المحافظة».

فساعد ذلك بدوره علي تغيير العادات التي إضطر أهالي المحافظة إلى اتبعاها لسنوات طويلة بشراء الذرة من محافظات أخرى لعدم كفاية المحاصيل المحلية. أما الآن فقد بدأوا ببيع فائضهم من الذرة لمحافظات أخرى..

وأضافت مانزولي في حديثها مع وكالة انتر بريس سيرفس«جمعنا من خلال المسرحية الأموال اللازمة لتشييد مبنى بثلاثة فصول دراسية في مدرسة تيشيومو الإبتدائية وسلمناه للحكومة».

أما مجموعة «غيتو أرتيستس» المكونة من فتيات من بوتسوانا فقد قدمت في المهرجان عروضا بعنوان «قوة المرأة»، صورت من خلالها ممارسات الإنتهاك والإغتصاب التي تتعرض لها البنات في البلاد .

فقالت مخرجة المسرحية سوان بوكيتساني «شاهدنا مدى الوقع الإيجابي لهذه المسرحية التي عرضناها في بوتسوانا، فقد تجرأت البنات أخيرا على طلب المشورة. كما ساعدت المسرحية الأولاد والبنات على العودة إلى المدرسة.

وأكدت أن «الفنون أداة قوية جدا. فمن خلال الفنون، يمكن تشجيع الناس ونشر التعليم والتربية بينهم والمساعدة على إعادة بناء البلاد. لقد حان الوقت لكي تساعد الحكومات الفنانات على عرض مسرحيات لمكافحة وباء الإيدز(